16 February 2012
Arabic

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر فرجن البريطانية

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣ لمحة عامة عن الإقليم
٥ أولاً - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية
٦ ثانياً - الميزانية
٧ ثالثاً - الأحوال الاقتصادية
٧ ألف - نظرة عامة
٧ باء - الخدمات المالية
٧ جيم - السياحة

ملاحظة: المعلومات الواردة في هذه الورقة مستمدة من مصادر عامة، بما فيها المواد التي نشرتها حكومة الإقليم، ومن المعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام عملاً بالمادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقدمت الدولة القائمة بالإدارة المعلومات في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ويمكن الاطلاع على تفاصيل إضافية في ورقات العمل السابقة المتاحة على الموقع التالي:

www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml



٨	دال - الزراعة ومصائد الأسماك
٨	هاء - الاتصالات والهياكل الأساسية
٩	رابعاً - الأحوال الاجتماعية
٩	ألف - العمل والهجرة
٩	باء - التعليم
١٠	جيم - الصحة العامة
١٠	دال - الجريمة والسلامة العامة
١١	هاء - حقوق الإنسان
١١	خامساً - البيئة
١٢	سادساً - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين
١٣	سابعاً - وضع الإقليم في المستقبل
١٣	ألف - موقف حكومة الإقليم
١٣	باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة
١٤	جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: جزر فرجن البريطانية هي إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي بموجب ميثاق الأمم المتحدة تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

تمثل الدولة القائمة بالإدارة: الحاكم ويليام بويد ماكلييري (آب/أغسطس ٢٠١٠).

الجغرافيا: يقع الإقليم على بعد حوالي ١٠٠ كيلومتر إلى الشرق من بورتوريكو وعلى بعد ٢٥ كيلومترا من جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. ويضم مجموعة مؤلفة من قرابة ٥٠ من الجزر والجزيرات وجزيرات الشعاب المرجانية المنخفضة التي تشكل مع جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة أرخبيلًا. ومن بين جزر الإقليم هذه هناك ٢٠ جزيرة مأهولة. أما الجزر الرئيسية فهي تورتولا، وفرجن غوردا، وأنيغادا، وخوست فان دايك.

مساحة الأرض: ١٥٣ كيلومتراً مربعاً.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ١١٧ ٨٠ كيلومتراً مربعاً^(١)

عدد السكان: ٢٩ ٥٣٧ نسمة (تقديرات عام ٢٠١٠)، من بينهم نحو ١٩ في المائة من المواطنين، أو "أبناء الإقليم". وتفقد الغالبية العظمى لـ "غير أبناء الإقليم" من بلدان المنطقة، ومن أمريكا الشمالية، ومن أوروبا.

اللغة: الإنكليزية.

العاصمة: رود تاون التي تقع في جزيرة تورتولا، كبرى تلك الجزر.

رئيس حكومة الإقليم: رئيس الوزراء دانيال أورلاندو سميث.

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحزب الديمقراطي الوطني؛ حزب جزر فرجن.

الانتخابات: جرى أحدثها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١؛ الانتخابات المقبلة: في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

الهيئة التشريعية: مجلس نيابي واحد يضم ١٥ عضواً.

الناتج المحلي الإجمالي للفرد: ٢٨٢ ٣٠ دولاراً (تقديرات عام ٢٠١٠).

الاقتصاد: الخدمات المالية والسياحة.

الشركاء التجاريون الرئيسيون: المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والجماعة الكاريبية (كاريكوم).

معدل البطالة: ٣,١ في المائة.

الوحدة النقدية: دولار الولايات المتحدة.

لحظة تاريخية: كان الأرواك والكاريب أول السكان المعروفين للإقليم، وهما من الشعوب الأصلية في المنطقة. وقد أنشأ الهولنديون أول مستوطنة أوروبية دائمة في الجزر في عام ١٦٤٨. وفي عام ١٦٦٦، سيطر المزارعون البريطانيون على الجزر وبذلك حصل الإقليم على وضع المستعمرة البريطانية.

(أ) بيانات المنطقة الاقتصادية الخالصة مستمدة من مشروع "Sea around Us" (البحر من حولنا)، القائم بالتعاون بين جامعة كولومبيا البريطانية ومجموعة بيو المعنية بالبيئة (www.searoundus.org).

أولاً - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية

١ - بموجب مرسوم إصدار دستور جزر فرجن لعام ٢٠٠٧، يعين التاج البريطاني حاكماً يضطلع بمسؤوليات الدفاع، والأمن الداخلي، والشؤون الخارجية، والخدمة العامة، وإدارة المحاكم. وفي مجال الأمن الداخلي والشؤون الخارجية، ينص الدستور على أن تكون لحكومة الإقليم مساهمات رسمية. ويحتفظ التاج البريطاني بسلطة سن قوانين تتعلق بالسلام والنظام والحكم الرشيد في جزر فرجن البريطانية. وعلى صعيد العلاقات الخارجية، تتمتع جزر فرجن البريطانية بصلاحيات التفاوض على إبرام معاهدات في مجالات معينة مثل بعض المسائل المتعلقة بالمراكز المالية الخارجية.

٢ - وأدى اعتماد دستور عام ٢٠٠٧ إلى بدء العمل بحكومة ذات طابع وزارى. ويتألف مجلس الوزراء من رئيس للوزراء يعينه الحاكم من بين الأعضاء المنتخبين لمجلس النواب؛ وأربعة وزراء آخرين يعينهم الحاكم بعد استشارة رئيس الوزراء؛ وعضو واحد بحكم منصبه هو المدعي العام. ويحضر الحاكم اجتماعات مجلس الوزراء ويرأسها. وتقوم اللجنة التوجيهية لمجلس الوزراء، التي تتألف من الحاكم ورئيس الوزراء وأمين مجلس الوزراء، بالاتفاق على جدول الأعمال. ويتألف مجلس النواب من رئيس للمجلس والمدعي العام (بحكم منصبه) و ١٣ عضواً منتخباً (٩ أعضاء يمثل كل واحد منهم دائرة انتخابية و ٤ أعضاء يمثلون الإقليم ككل).

٣ - ويجب إجراء انتخابات عامة مرة كل أربع سنوات على الأقل. ويُنتخب المرشحون على أساس الأغلبية البسيطة. ويجب ألا يقل عمر الناخبين عن ١٨ سنة وأن تنطبق عليهم صفة "أبناء الإقليم". وتشمل صفة "أبناء الإقليم" الحق في العمل من دون تصريح وحق التصويت. ومن الناحية العملية، يجب على الشخص الإقامة بشكل دائم في الإقليم لمدة ٢٠ عاماً قبل أن يطلب الحصول على الإقامة الدائمة، وعلى صفة ابن الإقليم لاحقاً. وفي الانتخابات العامة التي أجريت في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، فاز الحزب الديمقراطي الوطني بأغلبية المقاعد، وتحديداً بتسعة مقاعد من أصل ١٣، وكان يشكل حزب المعارضة في ذلك الحين. وأصبح زعيم الحزب، دانيال أورلاندو سميث، رئيس الوزراء الجديد. وفاز حزب جزر فرجن بالمقاعد الأربعة المتبقية.

٤ - ويتألف القانون الساري في جزر فرجن البريطانية من القانون العام لإنكلترا، والتشريعات التي تُسن محلياً، والتشريعات المتعلقة بالمستعمرات. وتتولى إقامة العدل المحكمة العليا لشرق البحر الكاريبي التي يوجد مقرها في سانت لوسيا، وتتألف من محكمة العدل العليا ومحكمة الاستئناف. ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، يُوجد ثلاثة قضاة

مقيمين تابعين لمحكمة العدل العليا، ومحكمة استئناف زائرة، تتألف من رئيس لقضاة المحكمة وأثنين من قضاة الاستئناف، وتعقد جلساتها في الإقليم مرتين سنويا. وهناك أيضا محكمة صلح ابتدائية تبت في قضايا مدنية وجنائية محددة، وكذلك محكمة للأحداث، ومحكمة ذات اختصاص جزئي. ومجلس الملكة الخاص بالمملكة المتحدة هو محكمة الاستئناف النهائية. وينص قانون الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار لعام ٢٠٠٢ على منح الجنسية البريطانية "لمواطني الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار".

٥ - وفي الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي المعقودة في كينغزتاون، سان فنسنت وجزر غرينادين، في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه ٢٠١١ برعاية اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، ذكر ممثل جزر فرجن البريطانية، في جملة أمور، أن مسألة الاستقلال ليست من المسائل التي تناقش بانتظام على مستوى سكان الإقليم، نظراً إلى أن الحجج الداعمة لها قد فقدت من جاذبيتها في حين كان عمل الدولة القائمة بالإدارة، إلى حد كبير، وراء تعزيز الوضع الراهن. وأضاف أنه منذ بدء نفاذ دستور عام ٢٠٠٧، أصبح واضحاً أن ثمة مجالاً لمواصلة استعراض الدستور فيما يتعلق بتنفيذه العملي وفعالية عمل الإقليم (انظر: www.un.org/en/decolonization/regsem2011.shtml).

ثانياً - الميزانية

٦ - وفقاً لما أفادت به حكومة جزر فرجن البريطانية، بلغت النفقات المقدّرة للإقليم لعام ٢٠١١ حوالي ٢٦٠ مليون دولار، وبلغت الإيرادات حوالي ٢٨٨ مليون دولار. وتقدر النفقات والإيرادات لعام ٢٠١٢ بـ ٢٥٨ مليون دولار و ٢٨٧ مليون دولار، على التوالي.

٧ - ويحיי الإقليم عائدات من طوابع الرسوم المفروضة على بعض المعاملات والضرائب العقارية؛ لكن لا تُوجد في جزر فرجن البريطانية ضريبة على الدخل، أو ضريبة خاصة بالقيمة المضافة أو السلع والخدمات. ووفقاً لتقرير صادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ عن المعهد الدولي لبحوث التعليم، بالنيابة عن مجلس النقابات العالمية، بعنوان "نُظم الضرائب العالمية المفروضة على الشركات والموارد اللازمة للخدمات العامة ذات النوعية"، فإن جزر فرجن البريطانية هي من الولايات القضائية التي تفرض ضرائب منخفضة للغاية على الشركات.

٨ - ووقعت جزر فرجن البريطانية عدة اتفاقات لتبادل المعلومات الضريبية، بما في ذلك مع المملكة المتحدة. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، جرى التوقيع على اتفاق ضريبي مع الجمهورية التشيكية في عام ٢٠١١.

ثالثاً - الأحوال الاقتصادية

ألف - نظرة عامة

٩ - وفقاً للمعلومات التي قدمتها المملكة المتحدة، يعتمد اقتصاد جزر فرجن البريطانية إلى حد كبير على الخدمات المالية الخارجية، التي تسهم بأكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي، في حين تسهم السياحة بنحو ٢٠ في المائة. ووفقاً للبيانات الصادرة عن وحدة التحريات الاقتصادية، بلغت تقديرات الناتج المحلي الإجمالي ١,٤ بليون دولار في عام ٢٠١١، مما يشير إلى نمو قدره ٣,٥ في المائة. وتتألف معظم الواردات من الأغذية والآلات والوقود.

باء - الخدمات المالية

١٠ - وفقاً لتقارير إعلامية، جرى تسجيل ما يقرب من ٢ ٩٠٠ من الصناديق التحوطية لدى لجنة الخدمات المالية لجزر فرجن البريطانية في عام ٢٠١١. ووفقاً للتقرير المذكور أعلاه الصادر عن المعهد الدولي لبحوث التعليم، تُعد جزر فرجن البريطانية من أكبر المستثمرين العالميين في الصين.

جيم - السياحة

١١ - في عام ٢٠١١، واصل قطاع السياحة في جزر فرجن البريطانية جهوده الرامية إلى اجتذاب المسافرين القادرين على الإنفاق بسخاء. وفي عام ٢٠١٠، زار الإقليم ما يقرب من ٨٤٢ ٠٠٠ سائح، بما يشمل زهاء ٥٠١ ٠٠٠ من الزائرين على متن السفن السياحية، و ٣٣٠ ٠٠٠ من الزائرين للمبيت ليلة واحدة و ١١ ٠٠٠ زائر. ووفقاً للمجلس العالمي للسفر والسياحة، من المتوقع في عام ٢٠١١ أن يبلغ حجم المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي للإقليم ٢٧٦,٦ مليون دولار، أي حوالي ٢١,١ في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي. وبالإضافة إلى ذلك، يوفر قطاع السياحة حوالي ٤ ٠٠٠ وظيفة، أو ما يمثل ٢٤,٨ في المائة من مجموع العمالة.

١٢ - وفي عام ٢٠١١، بدأت غرفة التجارة ورابطة الفنادق بتنفيذ حملة إعلانية بقيمة ١٠٠ ٠٠٠ دولار تهدف إلى جذب المزيد من الزائرين إلى الإقليم. ومنح أحد التعديلات التي أدخلت على مرسوم مجلس السياحة سلطة محدودة للمجلس لجمع الأموال عن طريق بيع السلع التذكارية والأصناف الأخرى من السلع التسويقية. وبالإضافة إلى ذلك، زادت حكومة الإقليم من حجم ميزانية المجلس لعام ٢٠١١ إلى ما يقرب من ١٥ مليون دولار.

دال - الزراعة ومصائد الأسماك

١٣ - تمثل الزراعة وصيد الأسماك أقل من ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم، ويجري تلبية معظم المتطلبات الغذائية عن طريق الواردات. فهناك حوالي ٨٠٠ هكتار من الأراضي التي يجري زراعتها و ٤ ٠٠٠ هكتار من الأراضي المخصصة للمراعي. والمحاصيل الرئيسية هي الفاكهة والخضروات التي يتم إنتاجها سواء للاستهلاك المحلي أو للتصدير إلى جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة.

١٤ - وفي الإقليم، يحكم قانون مصائد الأسماك لعام ١٩٩٧ وأنظمة مصائد الأسماك لعام ٢٠٠٣ المصائد التجارية الصغيرة الحجم والمصائد الترفيهية التي تغذي السوق المحلية بشكل رئيسي.

هاء - الاتصالات والهياكل الأساسية

١٥ - لدى جزر فرجن البريطانية شبكة من الطرق المعبدة يبلغ طولها أكثر من ٢٠٠ كيلومتر. ووفقاً لما ورد في خطاب العرش لعام ٢٠١١، قررت حكومة جزر فرجن البريطانية وضع نظام لتصنيف الطرق من أجل المساعدة في كفاءة التحسين التدريجي لشبكة الطرق.

١٦ - وهناك ثلاثة مطارات دولية، تستخدمها نحو ١٥ من شركات الخطوط الجوية. وتعمل خدمات الشحن المباشر انطلاقاً من المملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة. ويوجد مرفأ في منطقة عميقة المياه في رود تاون. وتوجد خدمات للنقل المنتظم (العبارات) تربط تورتولا مع بعض الجزر الأخرى ومع سان توماس في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. ووفقاً لما ورد في خطاب العرش، ستعمل حكومة الإقليم على توسيع وتحسين مظهر وقدرات المرافق المرفئية الحالية، ولا سيما من خلال بناء محطة طرفية جديدة للعبارات في منطقة وست إند.

١٧ - ويخضع التخطيط العمراني في جزر فرجن البريطانية لقانون التخطيط العمراني لعام ٢٠٠٤، الذي يلزم بحصول جميع أشكال التنمية العمرانية في الإقليم على موافقة من هيئة التخطيط العمراني. ووفقاً لما ورد في خطاب العرش لعام ٢٠١١، ترى حكومة جزر فرجن البريطانية أن عدم توفر أنظمة تخطيط قد حدّ من فعالية القانون. وبالتالي، تعمل الحكومة على وضع أنظمة للحلول محل المبادئ التوجيهية المتعلقة بتنظيم تنمية الأراضي لعام ١٩٧٢ ومعالجة مسائل كإجراءات تقييم الأثر البيئي، وتنظيم تقسيم الأراضي، والحفاظ على المباني والمواقع.

رابعاً - الأحوال الاجتماعية

ألف - العمل والهجرة

١٨ - تضم القوة العاملة في جزر فرجن البريطانية نحو ٣٠ في المائة من العمال المحليين و ٧٠ في المائة من المغتربين. وتشكل حكومة الإقليم وقطاعات الخدمات المالية والسياحة والتشييد جهات التوظيف الرئيسية. وتوفر المشاريع التجارية الصغيرة نحو ٥٠ في المائة من الوظائف في الإقليم.

١٩ - وارتفع معدل البطالة خلال عام ٢٠١٠، ولا سيما بين الشباب. ووفقاً لما ورد في خطاب العرش لعام ٢٠١١، بات صوغ سياسة وطنية للشباب يشكل إحدى أولويات حكومة الإقليم. ووفقاً لتقارير إعلامية صادرة في عام ٢٠١١، دعت وزارة التربية والثقافة الشباب العاطلين عن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٣٠ سنة إلى تسجيل أسمائهم في سجل معني ببطالة الشباب على شبكة الإنترنت. ومن المتوقع أن يساعد السجل الحكومة في تقييم وضع الشباب المحرومين والعاطلين عن العمل، وأن يكون بمثابة وسيلة لدعم العمال الشباب ودمج الشباب في سوق العمل في آن معاً.

٢٠ - وتمنح حكومة الإقليم إعفاءات من تصاريح العمل على أساس الالتحاق بالنظام المدرسي (الدخول في المرحلة الابتدائية وإتمام المرحلة الثانوية)، والزواج من أحد أبناء الإقليم لفترة لا تقل عن ثلاث سنوات والإقامة في إقليم جزر فرجن البريطانية لمدة ٢٠ عاماً أو أكثر على أن يقدم الشخص ما يثبت حسن السير والسلوك. ويجري النظر في عدد الإعفاءات الممنوحة على أساس سنوي.

باء - التعليم

٢١ - وفقاً لما ورد في خطاب العرش لعام ٢٠١١، كان يُتوخى من إصدار قانون التعليم في عام ٢٠٠٤ أن تتبعه الأنظمة ذات الصلة. وعُقدت مشاورات مكثفة بشأن هذه الأنظمة مع الجهات المعنية كي يجري استعراض التوصيات التي ستصدر في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢. ومن المتوقع أن توفر الأنظمة التوجيه اللازم لنظام التعليم وجهاته المعنية فيما يتعلق بتنفيذ البرامج والخدمات، ورصد تنفيذ برامج التعليم بموجب القانون، وسير الإشراف على المدارس، بما يشمل التحقيق في الشكاوى بناء على طلب الجمهور.

٢٢ - والتعليم الابتدائي والثانوي مجاني وإلزامي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و ١٦ سنة، كما أن التعليم الثانوي من المستوى "المتقدم" مجاني في جزر فرجن البريطانية. وتوجد في الإقليم مدارس ابتدائية ومدارس ثانوية حكومية وخاصة، في تورتولا

وأينغادا وفرجن غوردا وخوست فان دايك. ووفقا لحكومة جزر فرجن البريطانية، كان معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي في الإقليم، في عام ٢٠١١، يتراوح ما بين ٨٠ و ٩٠ في المائة. وتوفر كلية التعليم العالي في باراكتا باي، وهي كلية هـ. لافيتي ستاوت، تعليما تقنيا/مهنيا موازيا للتعليم الجامعي، وبرامج للتعليم المستمر للكبار.

جيم - الصحة العامة

٢٣ - وفقا لحكومة جزر فرجن البريطانية، يبلغ عدد وفيات الرضع معدلات منخفضة جدا في الإقليم، في حين أن العمر المتوقع مرتفع، وهو ٨٠ عاما. وأنشئت في عام ٢٠٠٥ هيئة الخدمات الصحية، وهي هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية لإدارة عملية تقديم جميع خدمات الرعاية الصحية العامة بالنيابة عن وزارة الصحة والتنمية الاجتماعية.

٢٤ - ووفقا لتقارير إعلامية، كان تصميم نظام التأمين الصحي الوطني قيد الإعداد في عام ٢٠١١، وقد أُنجزت ثلاث مراحل منه بالفعل. وقرر مجلس الوزراء أن يُدار النظام باعتباره شعبة جديدة في مجلس الأمن الاجتماعي.

٢٥ - ووفقا لما ورد في خطاب العرش لعام ٢٠١١، تعترف حكومة الإقليم بضرورة تحسين مستوى خدمات الصحة العقلية وتوفيرها في جميع أنحاء الإقليم. وتحقيقا لهذه الغاية، يجري حاليا استعراض نظام الصحة العقلية في ضوء التطورات الحديثة في مجال الطب النفسي والتعهدات والالتزامات الدولية ذات الصلة في مجال حقوق الإنسان، بمساعدة من منظمة الصحة للبلدان الأمريكية.

٢٦ - وتوفر منظمة الأمم المتحدة للطفولة معلومات أساسية عامة عن جزر فرجن البريطانية في مشروع وثيقة البرنامج المتعدد الأقطار لمنطقة شرق البحر الكاريبي.

دال - الجريمة والسلامة العامة

٢٧ - خلال عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، واصلت حكومة جزر فرجن البريطانية، بدعم من قوات الشرطة الملكية لجزر فرجن، معالجة مشكلة الجرائم العنيفة والجرائم المنظمة والجَنح في الإقليم. وإضافة إلى ذلك، ووفقاً لما ورد في خطاب العرش لعام ٢٠١١، فإن حكومة الإقليم مصممة على الحفاظ على شفافية قطاع الخدمات المالية، بما يشمل تسجيل ورصد المنظمات التي لا تستهدف الربح والمنظمات غير الحكومية لردع استخدامها كوسائل لتمويل الإرهاب.

٢٨ - ووفّرت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، وهي هيئة حكومية دولية مستقلة تعمل على وضع وتعزيز السياسات الهادفة إلى حماية النظام المالي العالمي من غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفّرت في تقريرها الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ بعنوان "غسل الأموال باستخدام مؤسسات تقديم الخدمات الاستثمارية وخدمات الشركات" معلومات أساسية عامة بشأن غسل الأموال فيما يتعلق بجزر فرجن البريطانية. وفي تقرير أعدّه موظفو البنك الدولي في عام ٢٠١١ بعنوان "محرّكو الدُمل: كيف يستخدم الفاسدون الهياكل القانونية لإخفاء الأصول المسروقة وما ينبغي عمله بهذا الشأن" معلومات عن قضايا فساد كبيرة حدثت في الماضي، بما يشمل بعض القضايا التي كان الإقليم ضالعا فيها.

٢٩ - وفيما يتعلق بالمسائل الأمنية، قررت الدولة القائمة بالإدارة، في عام ٢٠١١، نشر سفينة مساعدة تابعة للأسطول الملكي ومجهزة خصيصا لدعم الإغاثة في حالات الكوارث وبرامج مكافحة المخدرات في أقاليم المملكة المتحدة فيما وراء البحار الكاريبية، كجزء من تنفيذ القرارات الواردة في استعراضها الاستراتيجي للدفاع والأمن لعام ٢٠١٠.

هاء - حقوق الإنسان

٣٠ - في عام ٢٠١١، وُضعت سياسة وطنية بشأن العدل والمساواة بين الجنسين. وتشمل بعض أهدافها التعليم وتغيير المواقف العامة إزاء أدوار ومسؤوليات الجنسين، ووضع استراتيجيات جديدة للقضاء على العنف العائلي والأشكال الأخرى للعنف الجنساني والتمييز في الإقليم.

٣١ - وباتت الاتفاقيات الرئيسية التالية لحقوق الإنسان تشمل جزر فرجن البريطانية: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

خامسا - البيئة

٣٢ - انضمت جزر فرجن البريطانية إلى عدة اتفاقات بيئية متعددة الأطراف، بما في ذلك اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأراضي الرطبة.

٣٣ - وتقع على عاتق إدارة الحفظ ومصائد الأسماك التابعة لوزارة الموارد الطبيعية والعمل في الإقليم مسؤولية الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. ويمثل تكثيف الإقليم مع تغير المناخ ومع التهديدات المتعددة التي يشكلها على الحياة البرية والبحرية جزءاً هاماً من ولاية الوزارة. وتحت رعاية مشروع استعراض اقتصاديات تغير المناخ في منطقة البحر الكاريبي، استضافت الإدارة في عام ٢٠١١ حلقة عمل للتدريب التقني، يسهلها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن تغير المناخ وأثره الاقتصادي على المناطق البحرية والساحلية في جزر فرجن البريطانية. وفي إطار برنامج العمل الشامل لإدارة الكوارث، عُقدت حلقة عمل في عام ٢٠١١ لوضع برامج عمل "ذكية" في التعامل مع المناخ وتحديد خيارات التكيف المتاحة حالياً والخيارات البديلة أمام الإقليم.

٣٤ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أصدرت إدارة البيئة والأغذية والشؤون الريفية بالمملكة المتحدة ورقة بعنوان "البيئة في أقاليم المملكة المتحدة فيما وراء البحار: الدعم المقدم من حكومة المملكة المتحدة والمجتمع المدني" بشأن المشورة والدعم المتاحين للأقاليم في مجالات اختصاص الإدارة، وألقت الضوء على توافر الأموال على صعيد الإدارة لهذا الغرض.

سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٣٥ - جزر فرجن البريطانية عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

٣٦ - والإقليم عضو منتسب في الجماعة الكاريبية (كاريكوم)، والسوق المشتركة لمنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة دول شرق الكاريبي وكذلك عضو مقترض من مصرف التنمية الكاريبي. وقد جرى تنظيم بعثة مراقبة مشتركة بين الجماعة الكاريبية والرابطة البرلمانية للكمونولث فيما يتصل بالانتخابات العامة لعام ٢٠١١.

٣٧ - ونظراً إلى أن جزر فرجن البريطانية إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تابع للمملكة المتحدة فإنها ترتبط بالاتحاد الأوروبي، وإن لم تكن جزءاً منه.

٣٨ - وفي عام ٢٠١١، شارك رئيس وزراء جزر فرجن البريطانية وحاكم جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في الاجتماع الرابع لمجلس جزر فرجن المشترك بين الحكومتين، وكانت تلك المرة الأولى التي يُعقد فيها الاجتماع على مستوى رئيسي الحكومتين الإقليميتين. ووفقاً لمصادر رسمية، جرى التوقيع على مذكرة تفاهم مع وكالات إنفاذ القانون في مجال القذائف التسيارية. ووردت إلى الاجتماع تقارير داخلية بشأن إنفاذ القانون، والتأهب للكوارث، ونطاق التعاون في مجال النقل بين الجزر وإدارة مصائد الأسماك. وتعهّد

الإقليمان معاً. مواصلة وتعزيز التعاون عن طريق المجلس. ومن المقرر عقد الاجتماع المقبل في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في عام ٢٠١٢.

سابعاً - وضع الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٣٩ - يرد موقف حكومة الإقليم بشأن مركز جزر فرجن البريطانية في المستقبل في الفرع الأول أعلاه الذي يتناول المسائل الدستورية.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٤٠ - وفقاً لمحضر إحدى جلسات لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) المعقودة خلال الدورة السادسة والستين للجمعية العامة (A/C.4/66/SR.2)، في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، قال ممثل المملكة المتحدة إن علاقة حكومته بأقاليمها فيما وراء البحار تنسم بطابع عصري قائم على الشراكة والقيم المشتركة وحق كل إقليم في أن يقرر ما إذا كان راغبا في الاستمرار أو عدم الاستمرار في الارتباط بالمملكة المتحدة. وحيثما يكون الاستقلال خياراً مطروحاً ويكون هو الرغبة الواضحة والتي أعرب عنها شعب الإقليم بصورة دستورية، فإن حكومته تساعد ذلك الإقليم على تحقيقه. وحيثما يعرب الإقليم عن رغبته في الإبقاء على صلته بالمملكة المتحدة، فإن حكومته تظل على التزامها بتطويره وكفالة أمنه في المستقبل.

٤١ - وأضاف المتكلم قائلاً إن وزير خارجية المملكة المتحدة أعلن مؤخراً الاستراتيجية الجديدة للحكومة بشأن أقاليم ما وراء البحار. والوقت غير مناسب لبدء تغيير دستوري آخر. وتركز حكومته بالأحرى على ثلاثة أهداف عملية بشأن السياسات: تعزيز التفاعل بين المملكة المتحدة وأقاليمها؛ والعمل مع الأقاليم من أجل تعزيز الحوكمة الرشيدة، وإدارة المالية العامة والتخطيط الاقتصادي عند الاقتضاء؛ وتحسين الدعم المتاح للأقاليم. وأوضح أن تنفيذ الاستراتيجية الجديدة سيتخذ أشكالاً تختلف باختلاف الإقليم، وقد جرى البدء بعملية مشاور عامة من أجل تشجيع الأقاليم وأصحاب المصلحة الآخرين على تقديم آرائهم فيما يختص بالأولويات. وسوف يستفاد من نتيجة العملية في إعداد الورقة البيضاء عن الأقاليم التي تعتمده الحكومة البريطانية نشرها في عام ٢٠١٢. وأعرب عن التزام حكومته بالسماح لكل إقليم بإدارة شؤونه الخاصة إلى أقصى حد ممكن، بما يستتبع اضطلاع الإقليم بالمسؤوليات والحوكمة الرشيدة. وشدد المتكلم أيضاً على أنه "حيثما لا تطبق معايير عالية للزاهة والحوكمة، لا تتردد حكومة المملكة المتحدة في التدخل".

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٤٢ - اتخذت الجمعية العامة، في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، القرارين ٨٩/٦٦ ألف وباء دون تصويت، استناداً إلى التقرير الذي أحالته إليها اللجنة الخاصة (A/66/23) وإلى نظر اللجنة الرابعة فيه لاحقاً. ويتعلق الجزء الرابع من القرار ٨٩/٦٦ بباء بجزر فرجن البريطانية، ومنطوقه كالتالي:

إن الجمعية العامة...

- ١ - تشير إلى دستور جزر فرجن البريطانية الذي بدأ سريانه في عام ٢٠٠٧، وتؤكد أهمية استمرار المناقشات بشأن المسائل الدستورية لمنح حكومة الإقليم قدراً أكبر من المسؤولية عن التنفيذ الفعال لدستور عام ٢٠٠٧؛
- ٢ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتوعية الجمهور بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من ميثاق الأمم المتحدة، وتهيب في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛
- ٣ - ترحب بالجهود التي يبذلها الإقليم لتعزيز النظام المتبع في تنظيم خدماته المالية والسعي إلى إيجاد أسواق جديدة غير تقليدية في قطاع السياحة فيه؛
- ٤ - ترحب أيضاً بمشاركة الإقليم بنشاط في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛
- ٥ - ترحب كذلك بعقد اجتماع مجلس جزر فرجن المشترك بين الإقليم وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، في ١٢ أيار/مايو ٢٠١١، للمرة الأولى على مستوى رئيسي حكومتي الإقليمين.